

## محضر الجلسة العلنية السادسة

المنعقدة يوم الأحد 01 ذو الحجة 1418 هـ

الموافق لـ 29 مارس 1998 م (صباحا)

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا.

السيد الرئيس: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

بداية أرحب ترحيبا حارا ومخلصا بالسيد رئيس الحكومة والطاقم المرافق له، إنها لمناسبة سعيدة وهامة أن نلتقي مع الحكومة ومع رئيس الحكومة، في هذه القاعة التاريخية التي أعلننا فيها سنة 1962 عن تأسيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وإننا لأول مرة نلتقي كغرفة ثانية مع الحكومة بأكملها وعلى رأسها رئيس الحكومة، ولهذا -وبدون مجاملة- أقول إننا نعيش الآن لحظات تاريخية.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم تقديم عرض حول برنامج الحكومة من طرف السيد رئيس الحكومة، وهذا طبقا للمادة 80، الفقرة الثالثة (3) من الدستور، وأكرر أن لهذا العرض فائدة كبيرة على مستقبل أشغالنا، لأن التوضيحات التي يقدمها لنا السيد رئيس الحكومة، من المؤكد أنها ستساعدنا في التقديرات التي سنجريها مستقبلا أثناء ممارسة مسؤوليتنا المعروفة.

ولهذا -وبدون إطالة- أقول للسيد رئيس الحكومة تفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، إنه لمن دواعي الشرف والسعادة العميقة بالنسبة للحكومة أن تقف اليوم ولأول مرة جماعيا أمام مجلس الأمة، وهذا لكي تعرض على مجمعكم الموقر برنامجها الثلاثي المدة الذي سبق وأن صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في الصائفة الماضية.

بالفعل، إنه لشرف للحكومة أن تأتي هنا أمام ممثلي شعبنا الذي نعزز جميعا بخدمته. وبهذه المناسبة، يسعد كل أعضاء الحكومة ويسعدني - شخصيا - أن نتقدم إليكم بأحر تهانينا لانتخابكم ولتعيينكم في مجلس الأمة.

وأستسمحكم السيد الرئيس، لأتوجه إليكم - حتى ولو كان هذا مساسا بتواضعكم - معبرا لكم عن مفخرة كل زملائي ومفخرتي - شخصيا - أن نراكم في هذا المنصب.

فزيادة على تجربتكم وحكمتكم اللتين يشهد عليهما الجميع، تعتبر رئاستكم لمجلس الأمة نموذجا للتضحية الدائمة من أجل الوطن، ووطننا الذي قدمتم له الكثير سابقا. وفي نفس الوقت، فإن اختيار مجلس الأمة لشخصكم، أنتم المجاهد، هو تأكيد لتمسك بلادنا بقيم ومبادئ كفاحنا الوطني المحرر، كفاح تبلور في ثورة نوفمبر المجيدة.

لقد قلتم منذ قليل إن وجودنا اليوم في هذا المقام هو مصدر سعادة عميقة. إنها سعادة خالصة وذلك لأسباب موضوعية.

بالفعل، وبالإضافة إلى تكاملهما الطبيعي، فإن البرلمان والحكومة يعتبران متضامنين أيضا في المهمة، وذلك بحكم مسار التقويم الوطني الذي قدم فيه شعبنا البار تضحيات جساما، تضحيات لا تزال مستمرة حتى اليوم. ذلكم ما يجعل لقاءنا هذا مصدر أمل لدى الحكومة في أن يضيف المزيد من الانسجام عند النظر في مشاريع القوانين التي سنعرضها على مجلسكم الموقر. كما أننا سنكون في الإصغاء لكل الانتقادات والملاحظات التي ستصدر منكم، انتقادات وملاحظات ستستفيد منها الحكومة بدون شك، أثناء تطبيق برنامجها الذي يشرفني أن أعرضه عليكم.

ومن خلال هذا العرض، سوف لن أخوض في تقديم جميع عناصر برنامج الحكومة الذي كان لكم بدون شك، الوقت والفرصة للاطلاع عليه. لذا، سأحرص في تدخلي هذا، على توضيح التحديات التي علينا أن نواجهها وكذا المحاور الأساسية للعمل الذي شرعت الحكومة في تجسيده والذي تعزم مواصلته.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، إن المرحلة التاريخية التي تمر بها بلادنا، تضع أي برنامج حكومي أمام ثلاثة تحديات رئيسية.

فأول هذه التحديات هو تدعيم الدولة وتعزيز استقرار بلادنا، وهو تحد في مستوى المخاطر الكبرى التي تعرضت لها الجزائر منذ سنوات قليلة فقط. هذا ما يجعله يحمل في طياته جملة من الرهانات التي تضاف إلى مختلف الإنجازات الباقية في بلاد عادت إلى محفل الأمم السيدة، منذ ما يقارب أربعة عقود من الزمن.

أما ثاني هذه التحديات، فيتمثل في كون الجزائر لا تزال حتى اليوم، بلدا في مرحلة البناء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وإن مثل هذه الرؤية، ليست نكرانا لكل الجهود المعتبرة التي بذلت منذ استرجاع السيادة الوطنية، بل بالعكس، إنها نفتخر بثمارها العديدة، كما أننا نتبنى قسطها من النقائص التي كانت في غالب الأحيان حتمية. وفي الواقع، ومن خلال هذا الطرح، يتأكد الحرص على عنصر الزمن الذي لا مفر منه، في بناء تنمية ترمي إلى الاستجابة لتطلعات الحاضر، وترمي في نفس الوقت إلى سد احتياجات الغد في بلد يتميز خاصة، بعدد هائل من الشباب.

أما التحدي الثالث والأخير، فإنه يتجسد في التكاليف المتعددة التي تنجر حتما عن تلك التحولات العميقة التي أدخلتها بلادنا على تسيير شؤونها في كامل المجالات.

وتكمن هذه التحولات أولا، في التعددية الديمقراطية التي تبنتها الجزائر كمكسب. فإضافة إلى المؤسسات السياسية، يتطلب مثل هذا التحويل إدخال تكيفات على هياكل الدولة وأيضا على مستوى العلاقات داخل المجتمع. إنها حتميات دولة أقوى ينصب عملها أكثر على خدمة المواطن. كما أنها متطلبات ضرورية لتجسيد ثقافة الحريات الفردية والجماعية في الحفاظ على وحدتنا واستقرارنا الوطنيين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن هذه التحولات تكمن كذلك، في إصلاحات اقتصادية ثبت أنه لا مفر منها ما دامت غايتنا هي بناء تنمية ملموسة ودائمة. وإن الجميع يتفق على صعوبة العواقب الاجتماعية التي ترافق مثل هذه التحولات. لذا، يجب علينا أن نضع الآليات ونتخذ التدابير

والإجراءات التي تمكننا من الاستمرار في هذا النهج، وتمكننا كذلك من البقاء أوفياء لمبادئنا الوطنية من عدالة اجتماعية وتضامن وطني.

ذلكم هو إذن، مثلث التحديات الذي يجب على الجزائر أن تتحرك في إطاره، تحديات يسعى برنامج الحكومة إلى تقديم قسطه من الحلول لها.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، لقد وصل مسار الانتخابات إلى غايته أي: العودة لمؤسسات تكتسب الشرعية. وإن مجلسكم الموقر هو في حد ذاته، آخر محطة في هذه العملية، ومن جهة أخرى، فإن استكمال بناء صرح مؤسسات الدولة مقبل هو كذلك على الانتهاء وذلك من خلال المصادقة على القانون الخاص بمجلس الدولة الذي سيكون تنصيبه متبوعا بالترتيبات الجديدة التي سيتم إضفاؤها على المجلس الدستوري

ولكن إضافة إلى كل هذه البناءات العمودية، هناك العديد من الورشات التي تم فتحها كذلك سعيا إلى تدعيم هيكل الدولة برمتها. ذلك هو الشأن بالنسبة للسلطة القضائية التي هي مقبلة على احتلال مكانة أقوى في ظل دولة القانون المرتكزة على أسس التعددية السياسية وعلى قواعد اقتصاد السوق.

وستعزز العدالة الجزائرية عن قريب بالمحاكم الإدارية ومحكمة النزاع وكذا المحكمة العليا للدولة، كما ستدعم شبكة هيئاتها القضائية عبر التراب الوطني، وسيرقى تنوع كفاءاتها البشرية لكي تكون في مستوى المتطلبات الجديدة في مجال التحكيم، متطلبات ناتجة عن كل التحولات الجارية. وفي نفس المنوال، سيتم إدخال تعديلات على قوانين أساسية عديدة من أجل استحداث مراجع لقضائنا. ويحتوي برنامج الحكومة على قائمة مفصلة لهذه النصوص، صادقت الحكومة على عدد منها منذ الصائفة الماضية.

إن الإدارة الوطنية مقبلة هي كذلك على مثل هذه التحولات، وهي إدارة تبقى دوما ضرورية حتى وإن تعين عليها أن تكيف عملها وتركزه على الرقابة والتنظيم اللذين يتلاءمان مع غايتها من خدمة عمومية وإنصاف تجاه الجميع.

وفي نفس السياق، يبقى تفتح الإدارة على المواطنين من الاهتمامات البالغة للحكومة التي ستبقى ساعية إلى ترقية بمساعدة المجالس المحلية. ومن جهة أخرى، يرمي النص الجديد للقانون الأساسي للتوظيف العمومي الذي سيعرض عن قريب على البرلمان، إلى إعادة الاعتبار للإدارة الوطنية، إدارة ستبتعد أيضا عن مهام الإنتاج والتوزيع، كما يدل على ذلك تحويل مهمة توزيع السكن الاجتماعي إلى منتخبي الشعب على المستوى المحلي.

إضافة إلى هذا كله، انطلقت الورشات التحضيرية لتعديل قانوني البلدية والولاية، وستتبع هذه المبادرات عن قريب، بتلك المتعلقة بإعادة الاعتبار للمالية المحلية. وإن هذه الملفات تهدف كلها إلى تجسيد ميداني أقوى لمبدأ اللامركزية الذي ترتكز عليه الدولة، طبقا للدستور.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، في إطار مسعانا نحو تدعيم استقرار دائم في ظل التعددية السياسية وحول نظام جمهوري، يجب علينا الحرص دوماً على استخلاص كل دروس المحن الأليمة التي مرت بها الجزائر مؤخرًا. هذا ما يجعل من الضرورة أن يتجسد ذلك المسعى أيضا من خلال تنظيم تمتع الجميع بالحريات الفردية والجماعية وكذا من خلال تدعيم أسس مجتمعنا، وهذا كله في ظل احترام الدستور نصا وحرفا.

وفي هذا الاتجاه، لقد سمح قانون الأحزاب وكذا تطبيقه، بضمان ديمومة التعددية السياسية مستقبلا في كنف الهدوء والوئام. وسيندرج تعديل قانون الجمعيات في نفس المنظور خاصة وأن الحركة الجمعوية تبقى دوما دعما ثمينًا لمسار التقويم الوطني، مسار قدمت له هذه الحركة مساهمة معتبرة. وفي نفس السياق، يسعى تعديل قانون الإعلام الذي هو حاليا موضوع نقاش واسع النطاق، إلى تزويد بلادنا بقدرات إعلامية ناجعة، قدرات ستؤدي مهامها بحرية كاملة، بعيدا عن كل سوء تفاهم، وفي خدمة الديمقراطية الجزائرية وكذا في صالح صورة ورسالة وطننا. وزيادة على ذلك سيأتي هذا القانون أيضا بركائز تدعم التحولات الجارية حاليا في مجال الاتصال، وهي تحولات بعيدة عن كل تصرف ظرفي أو انتهازي بل هي معبرة عن إرادة عازمة عند جميع السلطات العمومية.

إن نفس الحرص على استقرار دائم، هو الذي يحرك إرادة وعزم الدولة على أن تجعل جميع مكونات هويتنا الوطنية في مأمن، بعيدا عن كل المناورات، والاستغلال السياسي. وبهذا الصدد، وبعد تأسيس المحافظة السامية للأمازيغية، ثم المجلس الإسلامي الأعلى، سيتم عن قريب، تنصيب المجلس الأعلى للغة الوطنية وستتولى كل هذه الهيئات مهمة ضمان ازدهار الإسلام والعروبة والأمازيغية في أوساط مجتمعنا، هذه المكونات التي كانت دوما الإسمنت القوي الذي وحد صفوف مجتمعنا وصنع الشخصية الجزائرية عبر القرون.

ونفس هذا الحرص يجعل الحكومة عازمة كل العزم على ضمان إعادة تدريس وتعليم تاريخنا الوطني إلى مكانته المشروعة كلية، تاريخنا الوطني الذي سيدعم صفوف أطفالنا وشبابنا، أبناء جزائر الغد، خاصة وأن بلادنا تتقدم في

وفي تاريخنا الوطني الثري، تبقى ثورة نوفمبر المجيدة دوما مرجعا لنا جميعا، ليس بحكم تلك المبادئ والقيم النبيلة التي بلورتها فحسب، بل كذلك بحكم المثال الرائع الذي تركه أولئك الأبطال الذين استعادوا سيادة وطننا: شهداؤنا الأمجاد ومجاهدونا الأبرار الذين تبقى الجزائر مدينة لهم بالعرفان العميق والرعاية الدائمة. تلكم هي المشاعر وذلكم هو الموقف الذي يتجسد من خلال مشروع قانون المجاهد والشهيد، مشروع صادق عليه الحكومة مؤخرا.

ومن جهة أخرى، فإن حرص الدولة على تدعيم صفوف مجتمعنا وحمايته من كل الانزلاقات حتى الاجتماعية منها، هو الذي يقف وراء مبادرة تعديل قانون الأسرة، مبادرة هي الآن على وشك الانتهاء على مستوى الحكومة. ونرى من خلال هذا التعديل خطوة عازمة وواقعية، خطوة ترمي إلى تكريس الحقوق المتساوية التي يعترف بها الدستور للمرأة الجزائرية. كما يسعى هذا التعديل إلى صون خلية الأسرة من كل أنواع التشتت التي بدأت تظهر بوادره هنا وهناك، تشتت يحمل في طياته مخاطر على استقرار المجتمع.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، إن الجهد الرامي إلى تدعيم الاستقرار الوطني يرافقه حتى اليوم، كفاح تخوضه الجزائر بكل عزم وثبات، من أجل اقتلاع جذور الإرهاب من أرضنا الزكية ولقد كانت للحكومة مؤخرا فرصة للتعبير عن هذه القضية بكل التفاصيل. لذا، سأكتفي اليوم بالرجوع إلى بعض النقاط فقط، حول هذا الموضوع.

أولا، أؤكد من جديد، أن الجزائر مقبلة كل يوم أكثر وبدون تراجع نحو الانتصار الكامل على جريمة الإرهاب وهمجيته، إرهاب سقطت كل أفئنته، ويعود الفضل في هذا الانتصار التدريجي الذي تحققه الجزائر إلى تجنيد شعبنا وإلى قوة دولتنا، كما يعود هذا التحسن في الأوضاع إلى سياسة الرحمة، تلك المبادرة الواعدة والمفحة التي اتخذتها بلادنا تجاه أولئك الضالين، الرحمة التي هي من فضائلنا الحضارية.

ثانيا، ومن خلال انتهاجه الجبان لسياسة الانتحار بالهروب إلى الأمام، يبقى الإرهاب يحمل في طياته مخاطر أشع الجرائم، وذلك حتى القضاء النهائي على هذه الظاهرة الوحشية.

صحيح أن قوات أمن الجمهورية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي البار، ستستمر في مكافحتها الصارمة للإرهاب بكل القوة التي يسمح بها القانون.

صحيح أيضا، أن الدولة عازمة على الاستمرار في إشراك المواطنين في الدفاع الذاتي المشروع وذلك في المناطق المعزولة خاصة.

لكن وبالتأكيد تبقى روح التجنيد واليقظة عند المواطنين ضد الإرهاب، دعما جوهريا لمكافحة هذه الآفة وهو الدعم الذي تثبت فضائله وفوائده ميدانيا. هذا ما يجعلني أنتهز هذه الفرصة لأتوجه إلى كل المواطنين ببناء أخوي للإبقاء على اليقظة دوما حتى ننتصر نهائيا على الإرهاب المجرم والوحشي. إن رهان هذا النداء لليقظة الدائمة هو الحفاظ على أرواح طاهرة وغالية، أرواح يجب إنقاذها من مخاطر الإرهاب الذي لم تعد تتمثل غايته الوحيدة اليوم إلا في القتل والذبح دون أي تمييز.

ثالثا، إن التكفل بضحايا الإرهاب، هو مسؤولية وطنية على عاتق الحكومة التي تحرص دوما أكثر على التكفل بها. صحيح أن هناك نقائص في هذا الميدان، ولكن هناك أيضا جهود ومناهج تتعزز دوما للتغلب عليها.

ومن جهة أخرى، ومع التحسن المستمر للظروف الأمنية عبر التراب الوطني، قطعت الحكومة شوطا آخر في سياسة التضامن الوطني أمام عواقب ومخلفات الإرهاب المدمر وذلك من خلال برنامج خاص لإعادة البناء، برنامج انطلق تطبيقه طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية لصالح 20 ولاية تضررت كثيرا من جراء الجرائم الإرهابية.

رابعا وأخيرا، إن الجزائر التي تبنت مبادئ حقوق الإنسان إبان كفاحها التحريري ضد الاستعمار، هي متمسكة وبكل عزم، برفض قاطع لكل محاولة خارجية للتدخل في شؤونها وخاصة في مكافحتها للإرهاب، كفاح يقدم شعبنا من خلاله تضحيات غالية من أجل الجزائر ومن أجل الآخرين. وفي الواقع، إن مثل هذه المحاولات للتدخل، ما هي سوى تقديم دعم – لا يمكن إلا أن يدان – لذباحي أبنائنا، وذلك في الوقت الذي تطالب فيه الجزائر وبكل مشروعية، بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، إرهاب تتجاوز خطورته حدود كل الدول.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، تحتل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة مركزية في انشغالات الحكومة وهي قضية تجند جهودها من خلال مسار إصلاحات ترمي كلها إلى ترقية الإنعاش الاقتصادي. صحيح، لقد انجرت عن هذه الإصلاحات مصاعب اجتماعية لا يمكن تجاهلها. كما أنها تغذي أزمات واضحة وكذا انشغالات مشروعة. هذا ما يجعل مسار الإنعاش والتنمية في حاجة ليس إلى برنامج عمل فحسب، بل في حاجة أيضا إلى الاقتناع برهاناته.

إن الأزمة الاقتصادية التي أصابت بلادنا منذ 12 سنة، هي وضعية ترتبت عليها عواقب في الميدان وفي الأذهان. لذا، تبقى هذه الأزمة إلى يومنا هذا، في حاجة إلى توضيح الرؤية حولها من أجل التمسك بالمناهج الضرورية للتغلب عليها نهائيا.

وفي هذا المضمار، يجب أولا، أن نلاحظ بأن الأزمة الاقتصادية لم تكن أبدا أزمة تقاوم نتائج الإنعاش إلى حد الانسداد، بل الواقع هو عكس ذلك في بلاد لا تزال في حاجة ملحة إلى البناء والتشييد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

كما يجب علينا أيضا الاقتناع بأن هذه الأزمة الاقتصادية ليست أزمة القدرات المالية وإن كان الكثير يعتقد ذلك وسأوضح قولي هذا بمعطين.

فأول هذين المعطين هو أن حجم مداخيلنا المالية الخارجية لم تكن أبدا ضئيلة حتى في السنوات الصعبة، وأن الإشكال في هذا المجال يقع في مديونية خارجية ثقيلة، مديونية تبقى إلى يومنا هذا موضوعا يستوجب التمعن في إطار نظرتنا المستقبلية.

أما ثاني هذين المعطين، فهي القدرات المالية الداخلية التي تجندها الدولة وحدها سنويا. فعلى سبيل المثال، وصل هذا المبلغ في السنة الحالية إلى قرابة 1000 مليار دينار من المصاريف التي تتحملها الميزانية العمومية، وهو المبلغ الذي يضاف إليه أكثر من 200 مليار دينار في كل الميزانيات المحلية. لكن نلاحظ أيضا أن حصة مصاريف الاستثمار أي مصاريف خلق ثروة إضافية لم تتجاوز ربع كل هذه المبالغ المذكورة. ومن ثم، يطرح علينا حتى اليوم، واجب التفكير في توزيع استعمال قدرات أموال الدولة.

نعم، أيتها السيدات والسادة، إن أزمنا الاقتصادية كانت ولا تزال مشكل اختيار في مجال التنمية، ويكمن مثل هذا الاختيار في خيارين فقط.

فأول هذين الخيارين يؤدي إلى إعطاء الأولوية في استغلال الثروة الوطنية لخلق الثروات التي توزع فيما بعد، وكذا إلى وضع ترتيب للأولويات في سد حاجياتنا العديدة بدون اللجوء إلى مديونية خارجية ثقيلة. كما يؤدي نفس الاختيار إلى الحرص على ترقية الاندماج الذاتي لاقتصادنا مع فتح المجال أمام رؤوس الأموال الوطنية للخواص، وكذا جلب الاستثمارات الخارجية.

أما الخيار الثاني، فإنه يكمن في جملة من التوجهات الظرفية المغذية للأوهام منها بناء الاقتصاد بدون تضحيات من خلال توجيه الثروة الوطنية نحو الاستهلاك، وكذا اللجوء إلى القروض الخارجية بدون حذر أو حكمة، هذا كله بغية إعطاء صورة مغالطة جدا تتمثل في الرخاء والتقدم الوهميين.

إن الطريقة التي تم بها الفصل بين هذين الخيارين في الماضي هي طريقة معروفة ليست في حاجة إلى التذكير. لكن نعرف أيضا أن عواقب هذه الطريقة قد أدركت بلادنا بسرعة. هذا ما أدى بمسارنا التنموي إلى التأخر في انطلاق وتيرة كافية لخلق الثروات حتى مع اللجوء إلى مديونية خارجية ثقيلة.

وعندما وصلت الجزائر إلى حد عدم القدرة على تسديد هذه المديونية أصبحت آنذاك، أمام واجب إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة الجدولة مقابل برنامج إصلاحات اقتصادية هي ضرورية فعلا ولكنها صعبة أيضا خاصة وأنها إصلاحات جاءت متأخرة.

وهكذا فقد عرفت قيمة عملتنا الوطنية انخفاضها مما رافقه التضخم، مما قلص من القدرة الشرائية للمواطن وأصاب أيضا الآلة الإنتاجية. بالفعل، لقد أصبح العديد من مؤسساتنا الاقتصادية العمومية في أوضاع مالية خانقة تضاف إلى اختلالاتها الهيكلية، وهو أمر جعل عددا من هذه المؤسسات في حالة عجز عن دفع أجور عمالها. ومن جهتهم، فقد عانى المقاولون الخواص من جراء نفس الأزمة، كما أصبحوا يواجهون مصاعب ارتفاع باهظ لتكلفة القرض البنكي.

تلکم هي عواقب الاختيار الاقتصادي الذي سارت بلادنا في دربه مدة سنوات طويلة وتلكم هي جملة الاختلالات التي كان على بلادنا تقويمها عبر إصلاحات جذرية شرع فيها منذ سنة 1994. وفي هذا المقام، يجب أن لا ننسى أيضا أن هذا التقويم الاقتصادي قد عرف انطلاقته في ظرف كانت تواجه فيه الجزائر تكاليف الإرهاب وهي تبحث أيضا عن استرجاع استقرارها السياسي، كما كان موضوع التشكيك حول مستقبلها، ليس من الخارج فحسب بل حتى من بعض الأوساط في رحابنا.

وإن قضية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية تعود اليوم إلى الواجهة في الوقت الذي تستعد فيه الجزائر إلى إنهاء - في شهر ماي المقبل - الاتفاقية التي تربطها حتى الآن بصندوق النقد الدولي، وهو ظرف يتزامن مع حاجيات

ويجب أن لا تبقى هذه الاختيارات على مستوى مبادئ اقتصادية واسعة النطاق فقط، بل أكثر من ذلك، يجب أن لا تعزل هذه الاختيارات في موقع مجرد إعلانات مبدئية. فعلياً أن نضع حقا، جميع أعمالنا ومبادراتنا الاقتصادية والاجتماعية في قالب هذه الاختيارات.

إن درب التقويم الاقتصادي الحقيقي الذي انتهجته الجزائر هو مسلك صعب في بلادنا مثلما هو الحال في أماكن أخرى. وإن غاية هذا المسار الذي هو مستقبل شعبنا بمختلف أجياله، هي غاية تنادينا إلى الصمود جماعيا، أمام أغراض رفاهية سريعة هي ممكنة فعلا، لكنها ظرفية أيضا، وقد تكلفنا بشكل سريع، ثمنا اجتماعيا أصعب. فالخطر الجوهري الذي يجب علينا التفكير فيه وهي آفاق أخطر من جراء تدهور السوق العالمية للنفط. وفي نفس هذا التفكير، علينا أن نتذكر بأن غاية جهودنا في الإصلاحات هي التحرر من التبعية لهذه السوق النفطية وتجنب سلبياتها.

إننا مستوفون جماعيا للابتعاد عن هذه المخاطر خاصة وأن الإصلاحات الجارية تعطي ثمارها الأولية، ثمار لا تزال محتشمة وتفرض علينا المزيد من الجهد أمام ثقل حاجاتنا وخاصة الاجتماعية منها.

وفي هذا المنوال، يعرف الجميع حجم احتياط الصرف لبلادنا، وهو أمر سبب للحكومة انتقادات، وإن كان لهذا الاحتياط الفضل في استقرار قيمة الدينار، وهو الاحتياط الذي يجعلنا نشعر اليوم بنوع من الهدوء وعدم الإفراط في التخوفات أمام الانخفاض الحالي لسعر برميل النفط.

كما أن الانخفاض الملحوظ في نسبة مستوى التضخم هو الذي سمح بتراجع نسب الفوائد البنكية، وهو عنصر هام في تحريك وتيرة الاستثمار.

ولكن النتائج الأولية المترتبة على الإصلاحات لم تنحصر في هذه الخطوات فقط، حتى وإن كان ضعف اتصال السلطات العمومية يقلص من قدراتها على التبليغ. لذا، أستمحكم لانتهاز هذه الفرصة من أجل تقديم بعض المعطيات أو التذكير بها.

هكذا، لقد شهدت السنة الماضية بداية إعادة النفس للمؤسسات الاقتصادية العمومية خارج قطاع المحروقات، وهذا بعد مرحلة طويلة من التدهور.

صحيح أن منتوج هذه المؤسسات لا يزال متواضعا في انتظار إنعاش حقيقي للسوق الوطنية التي أصبحت تميزها المنافسة ويبرز فيها القطاع الخاص الوطني بوتيرة متزايدة، الأمر الذي يجعل المؤسسات العمومية في حاجة إلى حيوية ومردودية أقوى للدخول في هذه المنافسة. هذا ما يزيد أيضا، من قيمة التخفيض الملحوظ لمديونية هذه المؤسسات وخاصة زيادة قيمتها الإضافية التي انتقلت بشكل شامل من 214 إلى 227 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، وذلك بالرغم من غلق ما يقارب 25% من الوحدات التي كانت موجودة في سنة 1996.

وفي الواقع، فإن هذا التحسن للأوضاع المالية للمؤسسات العمومية هو أيضا ضرورة حتمية إذا ما أردنا حقا التقدم في ميدان الخوصصة التي تثير انعدام الصبر عند البعض والتي هي ميدان أقدمت فيه الحكومة على اختيار ما يفوق 250 مؤسسة مؤهلة للخوصصة في قطاعات تنافسية.

وبالموازاة مع ذلك، نسجل ارتفاعا ملحوظا في عدد ملفات الاستثمار التي أودعها متعاملون ووطنيون من القطاع الخاص لدى وكالة ترقية الاستثمار، ملفات وصل عددها في سنة 1997 فقط إلى 5000 ملف بعدما كانت حصيلة السنوات الثلاث السابقة لا تفوق 3600 ملف. وإن مثل هذه النقطة هي نتيجة للتدابير التي اتخذت بغية تدعيم أقوى للاستثمار وأيضا نتيجة لعودة الاستقرار في البلاد وكذا لانخفاض نسبة الفوائد.

صحيح أنه يمكن للبعض أن يرى في هذا الإيداع للملفات مجرد نوايا فقط، لكن علنا عكس فهناك مئات من هذه المشاريع انطلقت في الإنتاج، ومئات أخرى هي في مرحلة الإنجاز. كما أن قطاعنا الخاص يتدعم فعلا، مثلما يدل على ذلك نصاب الخواص في مجال واردات مواد التجهيز، الذي وصل إلى نسبة 46% أي مليار و150 مليون دولار في سنة 1997.

أما فيما يتعلق بالقدرة الشرائية، فأذكر بأنها عرفت أثناء اجتماع الثلاثية في أبريل الماضي، زيادة بنسبة 50% للأجر الأدنى الذي انتقل من 4000 د.ج ليصل إلى حد 6000 د.ج في سبتمبر المقبل، في الوقت الذي ارتفعت فيه أجور الوظيف العمومي بنسبة 20%، نسبة ستكتمل في نفس الأفق.

وتجدر الإشارة أيضا إلى كون السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الدولة لفائدة الفئات المحرومة هي سياسة تكلف الميزانية العمومية مبلغ 200 مليار دينار سنويا.

وفي نفس الطرف، يجب أن نسجل أيضا، أن السنة الماضية قد عرفت كذلك، عملية قاسية لحل المؤسسات وتقليص مناصب الشغل وهو تقليص مس حوالي 200.000 عامل.

إننا لم نحجب هذه الحقيقة الأليمة، كما أننا نقول إنها وضعية أصبحت حتمية لا مفر منها، من جراء تأجيل إجراءات كانت ضرورية قبل اليوم، إجراءات لو اتخذت سابقا، لكأنت تكلفتها أقل، وأضيف أنه بسبب إفلاس المؤسسات المحلة، توجب على الخزينة العمومية التكفل بدفع مستحقات العمال المسرحين وهو التدخل الذي وصل إلى حد 21 مليار دينار في سنة 1997 فقط. إضافة إلى هذا، هناك مبلغ يزيد على 100 مليار دينار من ديون المؤسسات المحلة، ديون تتحملها الخزينة العمومية وهي مبالغ أضيفت إلى حجم المديونية العمومية للدولة، مديونية ستسد من طرف كل الأمة، عن طريق الميزانية.

ولكن وحما لله، فإن الإصلاحات الاقتصادية لم تنحصر نتائجها في تقليص اليد العاملة فقط، وذلك خاصة في ظرف يشهد ثقل البطالة في أوساط مجتمعنا.

بالفعل، لقد شهدت السنة الماضية خلق ما يزيد عن 177.000 منصب شغل خارج الشبكة الاجتماعية ونظام الأشغال الكبرى.

ومن أصل هذا العدد، هناك 96.192 منصب شغل فتح في مختلف الإدارات المركزية والمحلية و24.519 منصب في المؤسسات الاقتصادية العمومية، وكذا 57.244 منصب شغل في القطاع الخاص عبر جميع أنحاء الوطن.

وتضاف إلى هذه الإنجازات أكثر من 100.000 مقابل تشغيل دائم حسب تسمية الأخصائيين من بينها 88.000 حصة جاءت عن طريق الأشغال ذات الطابع المحلي، وكذا 21.690 حصة في ميدان الفلاحة والغابات.

أما في مجال السكن، فقد عرفت السنة الماضية تسليم عدد إجمالي يتجاوز 128.000 سكن، يتوزع عبر الأصناف الآتية:

- 68.887 سكا اجتماعيا حضريا من بينه 18.482 سكا تطوريا،
- 15.959 سكا ترقويا من إنجاز الدولة أو المتعاملين الخواص،
- 16.951 سكا من البناء الذاتي في إطار فردي أو في إطار التعاونيات العقارية.
- وأخيرا، 26.751 سكا ريفيا أنجز بمساعدة مالية من الدولة.

إن هذه العناصر ليست حصيلة سنوية لعمل الحكومة الذي هو أوسع من ذلك، والذي سيتم عرضه في الوقت المناسب في إطار تصريح للسياسة العامة.

وفي الواقع، إن تقديم هذه العناصر يهدف أساسا إلى التأكيد بأنه إذا كانت بلادنا تواجه صعوبات اجتماعية واقتصادية لا يمكن حجبها، ففي ذات الوقت، يبقى من حق المواطنين أيضا، النظر إلى المستقبل بأمل مشروع.

ويسعى برنامج الحكومة إلى تدعيم هذا الأمل من خلال جانبيه الاقتصادي، جانب أول يرمي إلى تعميق الإصلاحات وإلى الإسراع -تدرجيا- بوتيرة الإنعاش، وجانب ثان تكمن غايته في تخفيض المطالب الاجتماعية

المتراكمة، وذلك طيلة المرحلة الانتقالية في المجال الاقتصادي، مرحلة ستستمر خلال السنوات الثلاث المقبلة.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، يحتوي الجانب الأول المتعلق بتعميق الإصلاحات والإسراع التدريجي بوتيرة الإنعاش على تدابير عديدة سأحاول حصرها في بعض المحاور.

ويتعلق الأمر أولاً بتعميق إصلاح المنظومة المصرفية الوطنية، منظومة مقبلة على أن تكون الركيزة الأساسية لنشاطنا الاقتصادي، في ظل قواعد السوق. صحيح أن هذه الإصلاحات قد سجلت بعض التأخرات وإنما حريصون حالياً على تداركها بسرعة معتبرة كما يدل على ذلك إنشاء حوالي 10 مؤسسات مالية جديدة منذ الصائفة الفارطة، جاءت كلها لتسهيل وضمان القرض للمقاولين، مؤسسات ستفتح كلها أبوابها في غضون هذه السنة.

وبالموازاة، فقد أصبحت سوق البورصة والأسهم حقيقة ميدانية من خلال البدء في نشاطها واستقطابها للتوفير الوطني. ومن جهة أخرى، هناك ثلاثة بنوك أجنبية حصلت على اعتمادها وتستعد للبدء في العمل. وأخيراً تجدر الإشارة إلى ظهور أولى ميكانزمات القرض المدعم لتسويق المنتج الصناعي الوطني.

ويتعلق الأمر ثانياً، بالإبقاء على ترقية المؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة بنائها نهائياً إلى غايتها الأصلية وهي خلق الثروات. وفي هذا الإطار، فإن قطاع الصناعة الميكانيكية مقبل على حلول جذرية لصعوباته المالية خلال هذه السنة.

وبالموازاة، فإننا مستمرون في ترقية الخوصصة والشراكة الأجنبية. وتجدد أولى هذه الغايات حالياً، عملية واسعة لتقييم الممتلكات القابلة للبيع. أما ثاني هذه الغايات، فشهدت إبرام 14 عقداً للشراكة في السنة الفارطة، كما أن هناك 50 ملفاً آخر من هذا النوع هي في مراحل مختلفة من النضج نحو الإمضاء.

أما في المقام الثالث، فإننا حريصون على تدعيم الاستثمار الخاص الوطني أكثر فأكثر، استثمار اتخذت لصالحه إجراءات عديدة في نهاية السنة الماضية بغية تسهيل تطبيق قانون الاستثمارات، قانون يعترف للجميع بمميزاته. وستعزز مثل هذه الإجراءات التي ورد ذكر البعض منها في قانون المالية لهذه السنة. كما سيضاف هذا المسعى إلى استمرار تقليص فوائد القروض البنكية موازاة مع انخفاض التضخم المستمر.

وفي المقام الرابع، سيستمر مسعى تدعيم الاندماج داخل الجهاز الاقتصادي الوطني، بعيداً عن أي تمييز بين القطاعين الخاص والعام. وتحرص الشركات القابضة حالياً، على ترقية هذا التوجه ما بين المؤسسات العمومية، وهو توجه بدأ يتسع حتى إلى المجال الفلاحي. ومن دون شك، فإن هذا الخيار مقبل على أن يتعزز أكثر من جراء قرارات الحكومة الرامية إلى تشجيع اللجوء إلى المنتج الوطني.

ويتعلق الأمر خامساً، بالاستمرار في البحث واستغلال مواردنا في مجال ثروة المحروقات بالتعاون مع الشركاء الأجانب. وقد سمحت لنا هذه السياسة بتجديد احتياطنا البترولي، وسيرفق هذا التوجه مستقبلاً، بالحرص على إضفاء المزيد من العقلنة على الاستهلاك الوطني للطاقة، كما يدل على ذلك مشروع القانون الذي وافقت عليه الحكومة مؤخراً.

وأخيراً، ستعرف الصناعة البتروكيمياوية انطلاقة حقيقية في السنوات الثلاث المقبلة، وهي حالياً موضوع مفاوضات عدة مع أطراف من جنسيات مختلفة.

أما في المقام السادس، فإن الأمر يتعلق بتحرير أوسع للتنمية الفلاحية التي تبقى في المستقبل تستفيد بدعم أقوى من طرف الدولة. كما أن الأولوية المعطاة لمجال الري، ستؤدي من دون شك، إلى زيادة المساحات الفلاحية المسقية. وأخيراً، تبقى على قناعة بأن المصادقة على قانون بيع وإيجار الأراضي الفلاحية من شأنه أن يحرر ثقة وطاقت الفلاحين الجزائريين كما سيفتح لهم الطريق أكثر نحو القرض البنكي.



وبخصوص مشروع القانون هذا، الذي هو حاليا أمام البرلمان والذي يثير تخوفات عديدة، أريد الإشارة إلى كون هذا النص كان موضوع استشارة واسعة. إنه نص في فائدة الفلاحين بعيد عن كل روح طبقية. كما أنه نص وفي لمبادئ ثورتنا، خاصة من خلال إقصائه القاطع لكل من خان الوطن. وعلى أية حال، فإن السيادة في اتخاذ القرار بخصوص هذا الموضوع، تعود حاليا إلى البرلمان.

سابعاً، إن الصناعة السياحية تستقطب العناية من طرف الدولة وهي محل إجراءات تسعى كلها إلى انطلاقتها. وإنه مسار سيتطلب وقتاً لإعطاء ثمار حقيقية، لكونه مساراً في حاجة إلى ترقية محيط شامل مناسب. ولكن الجزائر تكتسب أوراقاً عديدة في ميدان السياحة وتسعى الحكومة إلى ترقية استعمالها.

أما ثامن هذه المحاور، فهو تدعيم سياسة الصادرات خارج مجال المحروقات. فالهدف المتوخى في هذا المجال هو الوصول إلى تصدير مليارين من الدولارات سنوياً إلى غاية سنة 2000، وهو هدف يبقى وسيبقى باستطاعة بلدنا تحقيقه. وفي نفس الوقت، يدفعنا هذا الهدف إلى الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية بغية كسب المعارك الصعبة في مجال المردودية والنجاعة لفائدة جهاز اقتصادي محترم في بلادنا، جهاز اقتصادي أثبت بعض قدراته الهائلة من خلال المشاركة في المعارض الدولية.

وفي المقام التاسع والأخير، يجب علينا أن نستمر في السياسة الرامية إلى التحكم في مديونيتنا الخارجية والتقليص من حجمها.

صحيح أن مثل هذه السياسة تتطلب منا ترقية مواردنا المالية من الخارج ولكنه من الصحيح أيضاً أن نفس الأمر يفرض التحكم والعقلنة في وارداتنا التجارية وهو مسلك أعطى ثماره الأولية. وإن هذه النتائج هي ثمار الصرامة وليست ثمار تقليص مستوى النشاط الاقتصادي كما يدعي البعض ذلك. وإن أحسن دليل على هذه الحقيقة، هو كون المؤسسات الاقتصادية العمومية لا يزال بحوزتها مخزون يقدر بـ 180 مليار دينار أي 3 ملايين من الدولارات. وإنه مخزون كان في مستوى 225 مليار دينار في نهاية سنة 1996. وعلى أي حال، فإن خوض سياسة الحذر في مجال المديونية الخارجية، سمح لبلادنا في السنتين الأخيرتين بالتخلي عن قرابة 3 ملايين دولار من القروض الخارجية التي كانت معروضة على الجزائر.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، بالموازاة مع الاستمرار العازم في تجسيد الإصلاحات بغية إنعاش حقيقي للاقتصاد الوطني، يكرس برنامج الحكومة أيضاً، جانباً ثانياً من العمليات لمواجهة الأوضاع الانتقالية نحو تدعيم اقتصاد سوق نشيط وفعال. ويستجيب هذا الجانب الثاني من البرنامج الحكومي للتكفل بالانشغالين أساسيين.

ويكمن أول هذين الانشغالين في ثقل العجز في عدد من المجالات الاجتماعية خاصة في مجالي التشغيل والسكن وهو عجز تراكم عبر العشريات. وإن مثل هذا الوضع جد المتأزم، يتطلب تدخلاً ملحوظاً للسلطات العمومية من أجل التخفيف من حدته.

أما الانشغال الثاني، فيكمن في كون اقتصادنا الوطني يخرج اليوم من وضعية الركود والتدهور، وضعية دامت قرابة 10 سنوات طويلة، وضعية تراجعت إيجابياً وبنسبة قليلة منذ سنة 1994 فقط، ولا تزال عواقب واختلالات هذا الركود قائمة سواء في القطاع الاقتصادي العام أو عند المقاولين الخواص. لذا، فإنه من حق الاقتصاد الوطني أن يستفيد من ظروف مقبولة لكي يستطيع حفاً، تجسيد تقويمه.

صحيح أنه من الواجب علينا استخلاص دروس انزلاقاتنا السابقة، وكذا التمعن في فضائل الصرامة الاقتصادية لكي نستمر بكل شجاعة في مسار إصلاحات تحمل رهانات مستقبلنا الوطني، ولكن من حق الجزائر أيضاً أن تدعم وتيرة تنميتها وأن تستعيد -في هذا الإطار- ليونة في مجال الميزانية استجابة لاستعجالاتها والتكفل بمرحلتها الانتقالية التي لا تزال قائمة على الصعيد الاقتصادي.

وبهذا المفهوم، ستبقى الحكومة صارمة في مكافحة جميع أشكال تبذير الموارد المالية العمومية خاصة عندما

يتعلق الأمر بظروف حياة جهاز الدولة وكذا حصر الثروة الوطنية في خيار التوزيع من أجل الاستهلاك. ولكن الليونة في الميزانية -ولنقل ذلك بكل صراحة- اللجوء إلى عجز في الميزانية، ليست آفة اقتصادية طالما بقي هذا العجز محدودا وموجها إلى خلق الثروة فقط.

ذلكم هو المسعى الذي يرافق مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تعكف الحكومة على بلورتها، مسعى سأشرحه لمجمعكم الموقر من خلال محاور أربعة.

أولا، وأمام العجز الكبير في مجال السكن أعلنت الحكومة بأن هدفها يكمن في بناء 800.000 سكن إلى غاية سنة 2000، منها ما ستنتجه الدولة نفسها وما ستنتجه السوق العقارية وكذا ما سينجز في إطار البناء الذاتي.

وعندما أعلن عن هذا الهدف، استقبله البعض بالكثير من التشكك، ولكن رغم ذلك تبقى الحكومة متمسكة بهذا الالتزام وهي تتمسك به بقناعة أقوى لأسباب سأوضحها لكم.

هكذا، وفيما يتعلق ببناء 400.000 سكن الذي تعتزم الحكومة تمويل إنجازه، فقد شهدت بداية هذه السنة وضع تدبير يسمح بتجنيد قروض البنوك بمبلغ يتجاوز 100 مليار دينار خلال السنوات الثلاث المؤدية إلى نهاية القرن. وإن هذا المبلغ الذي ستتكفل الدولة بتعبئته لدى البنوك والذي سيضاف إلى التمويل من الميزانية العمومية، هو إجراء يسمح بتجاوز مشكلة تمويل إنجاز السكن نهائيا، مشكلة ظلت تعرقل وتيرة العمل في هذا المجال. وفي نفس السياق، ستطلب مساهمة مالية من المستفيدين لضمان استمرار سياسة إنجاز السكن الاجتماعي، وذلك هو أيضا مفهوم التضامن الوطني وخاصة ما بين الأجيال، ونفس الحرص على التمسك بالتضامن الوطني يؤدي بالدولة إلى الوقوف إلى جانب المحرومين من إخواننا لتضمن لهم الحق في السكن.

ومن جهة أخرى، لقد اتخذت تدابير هامة خلال الأيام الدراسية حول البناء التي انعقدت في أكتوبر الماضي وهي إجراءات دخل العديد منها حيز التنفيذ في فائدة الترقية العقارية وتقليص أسعار إنجاز السكن، وهي تدابير تعود بالفائدة على المستفيدين من السكن.

وأخيرا، يشهد إنتاج مواد البناء تطورا مستمرا ويأتي هذا التحسن بالموازاة مع انخفاض نسبة الفوائد لقروض بنك السكن، وهي كلها تحولات مشجعة لتنمية البناء الذاتي.

هذا إذن، ما يعزز تمسك الحكومة بالهدف الذي أعلنت عنه وهو إنجاز 800.000 سكن. وبعون الله، سيتجسد هذا الالتزام كما تجسد الوعد المعطى للشباب من أجل تخصيص 30% من السكنات الممولة من طرف الدولة لفائدتهم.

ثانيا، أما فيما يتعلق بمكافحة البطالة، فقد أعلنت الحكومة عن إحداث 1.200.000 منصب شغل في الفترة التي تفصلنا عن نهاية هذه الألفية. وقد وجه هذا الإعلان بالانتقادات وكان التشكك مشروعا في غياب العديد من المعطيات عن البعض. هذا ما يجعلني أرى أنه من المفيد تقديم البعض من هذه المعطيات بدءا بتلك التي تتعلق بعمليات التشغيل التي ستدعمها الدولة مباشرة.

ويتعلق الأمر بداية، باستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز وبدعم من طرف السلطات العمومية. وإن هذا البرنامج الذي انطلق في الميدان يحتوي على 600.000 هكتار، ويسعى إلى توفير ما يقارب 500.000 منصب شغل دائم في ظرف 3 سنوات، مقابل دعم من الميزانية يقدر بـ 72 مليار دينار بالنسبة لنفس المدة. وقد يظهر للبعض أن مثل هذه الكلفة جد ثقيلة، لكن هذا الأمر في الواقع، يستوقف اختياراتنا الوطنية. وإن هذه العملية من الغايات الأساسية لقانون المالية التكميلي الذي ستأتي به الحكومة قبل نهاية هذا السداسي.

كما يتعلق الأمر كذلك بنظام خلق مناصب الشغل من طرف الشباب عن طريق الاستثمار. ويسعى هذا النظام إلى

خلق 40.000 منصب شغل على الأقل خلال هذه السنة، مع تحديد هدف خلق 150.000 منصب في ظرف ثلاث سنوات.

ويتعلق الأمر أيضا، بنظام التشغيل على أساس عقود لمدة محدودة لفائدة الجامعيين والتقنيين السامين الذين لا يزالون في البطالة. وإن هذا النظام الذي أعلنت عنه الحكومة مؤخرا والذي سينطلق أثناء السداسي الثاني من هذه السنة، يهدف إلى خلق مجموع 50.000 منصب شغل في ظرف ثلاث سنوات بدعم من الدولة.

ويتعلق الأمر إضافة إلى ذلك بالخصوص لفائدة العمال. وإن هذا النظام الذي شرع في تجسيده ميدانيا منذ بداية السنة، يرمي إلى تحويل 15.000 عامل -أثناء هذا العام- ممن فقدوا شغلهم من جراء حل المؤسسات إلى وضعية ملاكي ومحدثي مناصب شغل إضافية.

كما يتعلق الأمر كذلك بجهاز القرض الصغير المتوجه لتشجيع الأنشطة حتى في المنازل وهو جهاز تنهي الحكومة حاليا تدابيرها، بغية انطلاقه قبل نهاية السنة الجارية.

وفي الأخير يتعلق الأمر بالاستمرار في تمويل الدولة لبرنامج توفير التشغيل المؤقت من خلال الأنشطة ذات المنفعة العامة وكذا عمليات الأشغال الكبرى في مجال الاستصلاح الريفي.

وبطبيعة الحال، فإن جل هذه التدابير التي اتخذتها الدولة في ميدان مكافحة البطالة، لم تأخذ في الحسبان قدرات الإدارة والمؤسسات الاقتصادية العمومية في مجال التشغيل، وقد قدمت لكم سابقا نتائج مساهماتها في ميدان العمل خلال السنة الماضية.

كما أن نفس التدابير التي اتخذتها الدولة لتكثيف عملية خلق مناصب عمل، لم تأخذ في الحسبان الفرص التي ستتيحها مشاريع الاستثمار الخاص، استثمار قدمت لكم آفاقه من خلال تطوير الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. ويجب علينا أن نضيف إلى تلك الأعداد، المشاريع التي تراعيها المجالس المحلية لترقية الاستثمار والتي يتجاوز عددها حاليا 10.000 ملف.

وإن مجموع هذا الاستثمار الخاص يحمل في طياته خلق 700.000 منصب عمل. لذا، وحتى وإن اعتبرنا أنه بالإمكان إنجاز نصف هذه المشاريع فقط، فيمكن القول إنه يحق للجزائر أن تنتظر إحداث قرابة 350.000 منصب شغل كمساهمة من الاستثمار الخاص في تخفيض البطالة وذلك في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نشاط المؤسسات وتكثيف إنشاء مناصب الشغل، مقبلان أيضا على الاستفادة من حركة أقوى من جراء سياسة برامج الأشغال الكبرى في ميدان الهياكل، سياسة أعلنتها الحكومة والتي تشكل المحور الثالث من قائمة المحاور المقدمة لكم، سياسة تنصب خاصة في ميادين الري والسكة الحديدية وكذا إتمام بعض الطرق الاستراتيجية مثل الطريق الصحراوي.

أما المحور الرابع والأخير من هذه المحاور الرامية إلى معالجة الطابع الانتقالي لأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فإنه يرمي إلى جمع شروط تسمح للمؤسسات الاقتصادية لبلادنا بالاستفادة من سوقنا الوطنية في ظل المنافسة بين القطاعين الخاص والعام.

ذلكم هو الإطار الذي تنصب فيه تعليمات الحكومة بغية إعطاء الأولوية للمنتوج الوطني وذلكم هو كذلك المغزى الذي تدرج فيه الإجراءات المتخذة بدون أية عقدة كانت من أجل الحفاظ على السوق الوطنية من خلال قواعد عالمية، قواعد مستعملة حتى في الدول الليبرالية.

مرة أخرى، يجب علينا أن لا ننسى بأن مؤسساتنا الاقتصادية هي الآن في مرحلة استرجاع النفس بعد ركود اقتصادي دام سنوات طويلة والذي جاء يضاف إلى اختلالات هيكلية عديدة، وإن تقويم الآلة الاقتصادية الوطنية لن يدوم إلا بفضل السوق الوطنية التي ستضاف إليها الصادرات. هذا ما يجعل حماية السوق الجزائرية ضرورة للمرحلة الانتقالية في المجال الاقتصادي. كما أن مثل هذه الحماية هي شرط أساسي لاستقطاب الاستثمار الخارجي المنتج

والذي تفتتح الجزائر عليه حقا، مع توفير كل الضمانات لتحويل حصته من الفوائد.

إن التفتح الاقتصادي لم ولن يؤدي بالجزائر إلى تأسيس اقتصاد "البيازار"، اقتصاد مؤسس على المضاربة والتصرفات الطفيلية، وفي بعض الأحيان حتى على تصرفات مخالفة للقانون. تلكم هي التصرفات التي اتخذت إزاءها إجراءات رادعة والتي ستتبعها إجراءات صارمة أخرى، ونأمل في الحصول على دعم البرلمان للحكومة في هذا الاتجاه خدمة لاقتصاد بلادنا وتنميتها.

تلكم هي السيد الرئيس، أيها السيدات، أيها السادة، المحاور الأربعة للجانب الثاني من البرنامج الحكومي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، محاور ترمي إلى تخفيف المطالب الاجتماعية الشديدة، مطالب يجب معالجتها على هامش الاستمرار العازم في تطبيق الإصلاحات الضرورية.

وبالموازاة مع ذلك كله، يبقى مجال التكوين من الحاجات الأساسية في الجانب الاجتماعي.

هكذا، وفي حفل الترتيب الذي يعرف حاليا تحضير إصلاح شامل تحت رعاية المجلس الأعلى للتربية، فقد اتخذت الحكومة مؤخرا تدابير ترمي إلى انطلاق برنامج خماسي لرسكلة وتكوين المعلمين وذلك موازاة مع مراجعة البرامج التربوية.

أما في ميدان التكوين المهني، فإن الجهد المعتبر المجدد يتبلور خاصة في مضاعفة ميزانية هذا القطاع، وكذا تأسيس مجلسه الاستشاري الوطني وأيضا الشروع في نمط جديد للتكوين المهني بالتنسيق مع المستخدمين.

ومن جهتها، فإن الجامعة التي جعلت منها الحكومة أولوية وطنية، تحظى هي الأخرى بجهود هامة بغية تسديد عجزها في الهياكل، في الوقت الذي تتضح فيه عن طريق التشاور إصلاحات نمط التكوين وكذا الخدمات الجامعية. وفي نفس الاتجاه، يوجد حاليا على مستوى البرلمان مشروع قانون يرمي إلى ظهور سياسة فعالة للبحث العلمي.

ومن جهة أخرى، تعد الصحة العمومية من المجالات التي تدل على حاجات اجتماعية هامة هي أيضا، حاجات تسهر الحكومة على تغطيتها من خلال عمليات أساسية تضاف إلى تعزيز شبكة الهياكل الصحية وسياسة الوقاية.

ومن جملة هذه العمليات، سأذكر بداية مشروع القانون الذي سيعرض على البرلمان أثناء هذه الدورة، قانون يسعى إلى السماح للكفاءات العليا التي يزخر بها قطاع الصحة العمومية بالعمل المؤقت خارج هذا النطاق، قانون يرمي كذلك إلى إعادة الخدمة المدنية لخريجي الطب الاختصاصي، وإنها تدابير ترمي إلى السماح لقطاع الصحة العمومية بالحفاظ على طاقاته البشرية، وكذا إلى إرسال أطباء أخصائيين إلى المناطق النائية والمحرومة.

أما في المقام الثاني، سأشير إلى مسار التعاقد بين المستشفيات وصندوق الضمان الاجتماعي من أجل التكفل بعلاج المواطنين بطريقة تخفف من الأعباء الثقيلة عن الميزانية العمومية، وهي طريقة من شأنها أن تضمن الحق الدائم لكل المواطنين في العلاج.

وفي المقام الثالث والأخير، أشير إلى ترقية الإنتاج الوطني للأدوية وهي ترقية سمحت برفع نسبة التغطية الذاتية لحاجتنا من 15% في سنة 1995 إلى 33% في السنة الماضية، وهي مقبلة على بلوغ نسبة 60% في نهاية هذا القرن، وهذا مع انخفاض تكلفة الأدوية على المواطنين.

ويجب أن نضيف أن المطالب الاجتماعية لشعبنا تستوقف أيضا النظام الوطني للحماية الاجتماعية سواء تعلق الأمر بصناديق الضمان الاجتماعي أو بصناديق التقاعد.

إن هذا النظام هو حاليا مصدر تخوفات حول اختلالاته، وكذا مصدر انتقادات حول الإرادة المعلنة بغية تقويمه. ويجب القول - صراحة - إن نظام الحماية الاجتماعية الجزائري الذي لم يكن له مثال في العالم الثالث كله والذي هو كذلك في موقع الطليعة مقارنة بدول متقدمة، هو نظام أصبح مستقبله مرهونا بإصلاحات لا مفر منها.

إنه من واجب الحكومة التصريح بهذه الحقيقة التي تشعر بها بكل التفاصيل، كما أنه من واجب الحكومة إقناع

شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين بهذا الواقع سعيا من خلال الحوار إلى البحث عن أسس الاجماع للحلول الضرورية.

إن الحوار المستمر بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين هو نهج فعال سمح لبلادنا بالحفاظ على الاستقرار الاجتماعي عبر تحولات صعبة وستبقى الحكومة دوما متمسكة بهذا الحوار وبإطاره المفضل ألا وهو الثلاثية.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، لقد وصلت إلى نهاية عرض الجانب الاقتصادي والاجتماعي من برنامج الحكومة دون التطرق إلى شريحة الشباب، وذلك ليس من باب السهو أو أكثر من ذلك من باب تهميش هذه المكونة الأساسية لشعبنا، بل بالعكس تماما.

وفي الواقع، وباستثناء مجال الرياضة وكذا موضوع الخدمة الوطنية الذي أؤكد بشأنه على تقديم مشروع لتعديل قانونها قبل نهاية هذه السنة، فإن معالجة مشاكل الشباب هي في قلب كل ما عرضته عليكم منذ البداية.

ويعود هذا إلى كون الحكومة والدولة عامة تنظر إلى الشبيبة الجزائرية بنظرة تبتعد عن روح الكفالة التي هي نظرة ظالمة تجاه شريحة الشباب، شريحة هي أكثر حيوية في كل مجتمع أو بنظرة ظرفية وسياسوية لن تكون إلا غلطة وخيمة فقط.

إن الموقف المتبنى تجاه الشباب عبر مسار التقويم الوطني هو موقف يسعى إلى تلبية الحقوق المشروعة للشبيبة الجزائرية وضمان مكانتها الطبيعية في المجتمع.

ذلكم هو الموقف الذي برز من خلال تأسيس المجلس الأعلى للشباب بغية إعطائه إطارا لتبليغ انشغالاته وهي انشغالات نصغي إليها بكل عناية.

ذلكم هو نفس المسعى الذي يستمر من خلال الحرص على توفير الشغل للشباب بما في ذلك من خلال إقحامهم في مجال الاستثمار، استثمار يستقطب حاليا اهتمام وثقة الشبيبة. كما أنه نفس المسعى الذي قطع شوطا آخر من خلال الاعتراف بحق الشبيبة في نصيبها من السكن للسماح لها بالاندماج الاجتماعي الحقيقي.

وفي الواقع ومن خلال كل هذه المواقف والتدابير، تسعى الأمة الجزائرية إلى تحمل واجبها تجاه شبابها مع فتح الأبواب أمام هذه الشريحة لكي تتحمل واجباتها أيضا نحو الوطن، وطننا الذي يتطلع في بنائه، إلى العبقرية والطاقات التي تتوفر في كل شاب وشابة من أبناء الجزائر.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، أما على الساحة الدولية التي تتميز بتحولات عميقة، ومن خلال تقويمنا الوطني، نتقدم الجزائر بثوابت تعزم على صيانتها وبطموحات مشروعة تسعى إلى تلبيةها وهي مواقف سأحاول تلخيصها.

ففي مجال الثوابت، فإنها تتبلور أولا في الوقوف الوفي إلى جانب القضايا العادلة، ومن بينها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره في إطار احترام الالتزامات الدولية التي تبناها الطرفان معا.

كما تتأكد هذه الثوابت أيضا من خلال التضامن الفعال للجزائر في كل محافل انتمائها الطبيعي منها المغرب العربي الذي يشكل بناء وحدته وتدعيم استقراره، عناصر لمستقبلنا الوطني. وهو نفس الشأن بالنسبة للأمة العربية والتي لا يمكن تجزئة استرجاع جميع حقوقها وإعادة الوئام في رحابها من المصالح الاستراتيجية للجزائر. وهو الأمر أيضا على الساحة الإفريقية حيث تنضم الجزائر إلى كل مسعى يرمي إلى ترقية الاستقرار والاندماج. كما هو الشأن أخيرا، في محفل الدول غير المنحازة، محفل تبقى الجزائر تنادي من منبره إلى نظام دولي جديد، نظام يكون فعلا جديرا بهذه الميزة.

وبطبيعة الحال، فإن نفس الثوابت تتأكد كذلك وبكل عزم في جميع ما يتعلق بحماية وترقية مصالح جاليتنا

بالخارج.

أما فيما يتعلق بالطموحات النبيلة التي تسعى الجزائر إلى تجسيدها في محفل الأمم، فإنها تتمثل أولا وقبل كل شيء في استمرار مساهمتها التقليدية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وترقية الحوار بين الشعوب.

كما تتبلور كذلك هذه الطموحات في شكل إرادة قوية من أجل إثبات احترام سيادتنا الوطنية وكرامة شعبنا من طرف الجميع وفي كل الظروف والحالات، سيادة وكرامة لن تقبل الجزائر بشأنهما أي تدخل أو أي مساس كان.

وتتجسد هذه الطموحات أيضا، وأكثر من السابق، في الحفاظ وفي ترقية مصالحنا الاقتصادية المشروعة من خلال اندماج أعمق للجزائر في نظام عالمي شامل للمبادلات الدولية.

ولم تكن الجزائر مجرد سوق فقط، بل لها مكانة في علاقة مبنية على الأخذ والعطاء، وكذا الحرص الدائم على قاعدة المصالح المماثلة.

وأخيرا، تلكم هي الطموحات المشروعة التي تعتزم الجزائر ترقيتها في آفاق التفاوض نحو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. إنه إطار للتعاون، إطار تتقدم الجزائر نحوه بكل صدق وبصفة شريك حقيقي، شريك في الالتزامات ولكن أيضا شريك في الفوائد التي يتطلع إليها كل طرف.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة. وبهذا الجانب الخاص بالسياسة الخارجية، أكون قد وصلت إلى نهاية عرض برنامج الحكومة هذا، عرض لم يتطرق بدون شك، إلى عدد من النقاط والتي سأحاول الرجوع إليها من خلال الإجابة على أسئلتكم، عرض كان طويلا كذلك وهذا حرصا منا على الصراحة والشفافية الكاملة تجاه مجلسكم الموقر.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

**السيد الرئيس:** أشكر باسمي الخاص وباسم أعضاء مجلس الأمة السيد رئيس الحكومة على هذا العرض الكامل والواضح، وقبل الشروع في مناقشته يبدو لي من الجانب التنظيمي أنه من الأحسن أن نستأنف أشغال جلستنا العامة هذا المساء على الساعة الثالثة، وحتى ذلك الوقت أعلم السيدات والسادة الأعضاء الراغبين في التدخل أثناء المناقشة أنه بإمكانهم تسجيل أسمائهم لدى مكتب الجلسة، أجدد الشكر مرة أخرى للسيد رئيس الحكومة، وأشكركم على مساهمتكم والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة الخامسة عشرة.**